العدد (1674) السنة السابعة - الأحد (13) كانون الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

وحدة شعوب

هـل وحَّـدت الحـروب العـرب، والسـلام فرَّقهـم وشـتتهم؟

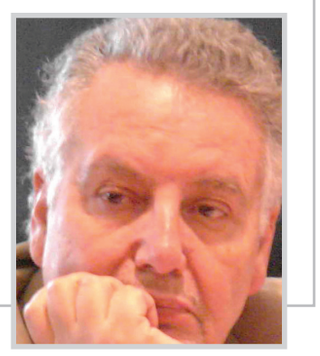

هل استطاعت الحروب العربية – الإسرائيلية، أو الحروب مع الغرب عسكرياً وسياسياً أن توحّد العرب، ولو إلى حين؟
وهل السلام في ١٩٧٩ (كامب ديفيد) وفي ١٩٩٤(وادي عربة) وما يجري الآن من محاولات السلام بين سوريا وإسرائيل، وبين إسرائيل والفلسطينيين، وبين إسرائيل وأطراف عربية أخرى، من شأنه أن يُفرّق العرب ويشتتهم، كما نشاهد الآن؟

شاكر النابلسي

الجدار العازل

حرب السويس وحَّدت العرب وراء عبد الناصر

بدأ هاجس الوحدة العربية يبرز بشكل واضح في العهد الناصري في عام ١٩٥٥، عندما أعلنت الناصرية مقاومة الأحلاف السياسية وعلى رأسها "حلف بغداد"، واشتركت في مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز، وعقدت صفة الأسلحة التشيكية مع الكتلة الشرقية، وبدأت تضع القوانين لمحاربة الإقطاع.

وتعززت النظرة العربية إلى الثورة المصرية، وأهميتها القومية، ودورها في الوحدة العربية، بعد معركة السويس ١٩٥٦، عندما وجد عبد الناصر نفسه يقف وحيداً في مواجهة قوتين كبيرتين (بريطانيا وفرنسا) بالإضافة إلى إسرائيل، ونتيجة لما شعر به أثناء هذه الحرب من تعاطف قوي مع مصر من قبل بقية الشعوب العربية. والدليل على ذلك، أن عبد الناصر قبل هذا التاريخ، كان لا يُعير الوحدة العربية اهتماماً يُذكر. كما أن المفهوم القومي العربي في مصر، لم يكن آنذاك قد تبلور على نحو جدي. بل إن حزب البعث وصم قيادة الثورة المصرية في ١٩٥٣ "بالعسكرية المعربدة المفضوح أمرها، والتي بان للشعب كذب وعودها!" (من بيان لحزب البعث في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٣، ص٢١٢-٢١٣). وكان عبد الناصر غير مهتم بالوحدة العربية وشجونها، وأعلن ذلك بصراحة في تصريح له في ١٩٥٤ بمناسبة الكلام عن الاتحادات العربية، التي تدعو لها دول عربية مختلفة، هنا وهناك، قال فيه: " لا يهمني أن تتحد سوريا مع العراق، أو مع الأردن، أو حتى مع تركيا" (شبلي العيسمي، "الوحدة العربية من خلال التجربة"، ص٣٠).

خطوة فعلية مصرية نحو الوحدة

لكن بعد معركة السويس، خطت مصر خطوة فعلية نحو الوحدة العربية، عندما وقّعت في ١٩٥٧ مع دول عربية اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي لم تدم طويلاً، والتي نصّت على حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وتبادل المنتجات الوطنية، وحرية العلم والإقامة والاستخدام، وحقوق التملك والإرث. كما تمت الموافقة في العام نفسه على إنشاء "المجلس الاقتصادي العربي"، وإنشاء "الشركة العربية لناقلات البترول"، و"الشركة العربية للملاحة البحرية"، و"مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية". ولكن شيئاً من هذا لم يُنفّذ، ودبّت الخلافات بين الدول العربية من جديد، وذهبت كل هذه "الشركات" الوهمية والمزعومة أدراج الرياح.

مراحل المفهوم الناصري للوحدة

وكما مرَّ الخطاب البعثي في مفهومه للوحدة بمراحل أربع، فقد مرَّ الخطاب الناصري في مفهومه لقضية الوحدة بمرحلتين أساسيتين:

مرحلة (١٩٥٤-١٩٦٢) وهي مرحلة كان فيها مفهوم الخطاب الناصري للوحدة رومانسياً عاطفياً وصوفياً ملتبساً، دون مشروع أو نظرية أو نظام فكري. وكان عبد الناصر خلال هذه الفترة يُردد بأنه لا يملك مشروعاً للوحدة لا على المستوى الاقتصادي ولا على المستوى السياسي، وأن الهدف السياسي للوحدة هو على رأس هذه الأهداف بعيداً عن المصلحة الاقتصادية أو الإصلاح الاجتماعي. وفي هذه المرحلة كان الخطاب الناصري يركّز على التماثل السياسي أكثر من تركيزه على التكامل الاقتصادي.

مرحلة (١٩٦٢-١٩٧٠) وهي المرحلة التي رفع فيها عبد الناصر شعار (حرية، وحدة، اشتراكية) للتدليل على حدوث ثورة اشتراكية بعد القرارات التي صدرت في ١٩٦٢ على إثر صدور "الميثاق الوطني". وفي هذه المرحلة رجحت الكفة العقلانية في موضوع الوحدة على الكفة العاطفية، والتفت عبد الناصر إلى أهمية العامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الوحدة. وتجلّى ذلك من خلال مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق في ١٩٦٣، وبين مصر وليبيا في ١٩٧٠، حيث استطاع عبد الناصر أن يستفيد من درس الوحدة القاسي المصري – السوري في ١٩٦١.

هل الوحدة مصباح علاء الدين السحري؟

أما معنى الوحدة في خطاب المفكرين الناصريين، فقد جاء بعضه معبّراً عن اعتقاد بعضهم من أنه لا مجال لمعرفة حقيقة المشكلات الاجتماعية في المجتمع القومي إلا من خلال قيام الوحدة العربية. وكما قال المفكر السياسي الناصري عصمت سيف الدولة: فإن "وحدة الدولة القومية شرط لازم لإمكان معرفة حقيقة المشكلات الاجتماعية في المجتمع القومي" ("الغايات"، ص ١٧٠).

ومن هنا، يتبين لنا أن الناصريين كالبعثيين، يعتبرون الوحدة "مصباح علاء الدين السحري" القادر "سحرياً" في نهايات القرن العشرين.. قرن ثورة المعلومات والاتصالات والعولمة وثورة التكنولوجيا، على حلّ المشكلات الاجتماعية في المجتمع العربي، والتي يأتي على رأس قائمتها: الفقر، والأمية، والبطالة، ومصادرة الحريات، وقمع الفكر، وسيطرة المؤسسة الدينية، وتحوّل معظم أنظمة الحكم في العالم العربي إلى أنظمة وراثية (جُملكية) (أي جمهورية ملكية)، وخلاف ذلك.

أزمة المفكر والحاكم في الوحدة

كان للفكر العربي في هذه العصر طروحاته لمعاني الوحدة التي جاءت مختلفة ومتنوعة باختلاف وتنوع المذاهب السياسية والفرق والشيع. وهي على كثرتها وتعددها، لم تكن صوتاً مسموعاً، ولم تجد آذاناً صاغية من صانعي القرار السياسي، نتيجة للفجوة الهائلة، والجسور المقطوعة والمهدمة بين الأمير والمفكر كما قال سعد الدين إبراهيم. وكان الفكر العربي، يصرخ في واد، وينفخ في رماد.

قرار الوحدة بأمزجة الحكّام لا بمصالح الشعوب

كان معنى الوحدة، اتفاق القادة السياسيين فيما بينهم بغض النظر عن التكامل الاقتصادي والاجتماعي والمشاركة الشعبية. وقد أدى عزل الشعب وعدم مشاركته في صناعة "أصنام الوحدة" إلى سقوط وتهاوي هذه الأصنام دائماً. ويعود هذا السقوط المتكرر إلى "الآلهات" الفوقية السياسية التي صنعت هذه "الأصنام" كمنحة لترعاها الأجهزة البيروقراطية. فالسلطة السياسية تعتبر نفسها هي الشعب، وهي مجلس الأمة، وهي الدولة كذلك. وقد روى معمر القذافي ذات مرة، أنه كان يتفاوض مع الجزائريين على واحد من مشاريعه الوحدوية الكثيرة، وطلب من المسؤولين الجزائريين أن يطرحوا مشروع الوحدة للاستفتاء الشعبي، فردَّ عليه عبد العزيز بوتفليقه (وزير الخارجية آنذاك)، ورئيس الجزائر الآن، بأن طرح مشروع الوحدة للاستفتاء بين الجماهير هو "ناحية دعائية شكلية. وفي الحقيقة فنحن الدولة، ونحن الشعب، ونحن جبهة التحرير." (من حديث في مجلة "الوحدة"، عدد ١٣، ١٩٨٥، ص١٢١).

ومن الجدير بالذكر، أنه تمَّ استطلاع للرأي العام العربي في مسألة الوحدة في عام ١٩٨٠ لأول مرة. وكانت نتيجته أن ٢٤ بالمئة من المبحوثين، يرون أن الوحدة تسبب مشاكل، أكثر مما تحقق من مزايا، في حين قالت نسبة ٣٣ بالمئة أن الوحدة العربية لا حسنات لها ولا سيئات..!(سعد الدين إبراهيم، "اتجاهات الرأي العام العربي في مسألة الوحدة"، ص١١٧)

وحدة وانفصال القادة وليس الشعوب

ولو تساءلنا عن سر إخفاق هذا الكم الكبير من مشاريع الوحدة العربية منذ الخمسينات إلى الآن، لكان الجواب بكل بساطة، أن هذه المشاريع "كانت محاولات فوقية تمت بين أنظمة حكم تفتقد المشروعية، ولا تُعبّر عن الإرادة الشعبية. وكان متوقعاً لتلك الاتفاقات أن تخفق، لأنها كانت اتفاقات ظرفية عابرة، وأحياناً نتيجة محاور مؤقتة لخدمة مصلحة تلك الأنظمة. أما الجماهير، فلم يكن لها يد أو دور في تقرير مصيرها، لأنها محرومة من أبسط أشكال المشاركة الشعبية" (حبيب حداد، "الوحدة العربية.. إلى أين؟" مجلة "المستقبل العربي"، ع ٢٤٠، ١٩٩٩، ص٨٩).

والانفصال كان يقع عندما يختلف هؤلاء القادة رغم ما يُقال من تماثل سياسي وتكامل اقتصادي. ولعل مشروع الوحدة الذي كان من المتوقع أن يقوم في ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والعراق، هو مثال حي على أن الوحدة العربية كانت تتم بين قيادات سياسية، بعيداً عن رأي الناس واستطلاعات الرأي العام التي لم تتم إلا على مستوى ضيق جداً في ١٩٨٠. ومن هنا، أخذت مناقشات هذه الوحدة طابع المناورة والمداورة، التي تتعلق بالصلاحيات. وكان الراغب الوحيد في هذه الوحدة من الجانب المصري هو عبد الناصر نفسه فقط، كما يصف ذلك شبلي العيسمي أحد أقطاب حزب البعث السوري، وهو من الذين اشتركوا في هذه المباحثات. كذلك، فإن مشروع الوحدة الذي كان سيقوم بين سوريا والعراق في ١٩٧٨، دليل آخر على عزلة الشعب عن مشاريع الوحدة. فالنظامان السياسيان كانا متماثلين (حزب واحد هو البعث) ولكن عندما كره القادة بعضهم بعضاً (فرطت) الوحدة..! وهكذا أصبحت معاني الوحدة العربية في تجل من تجلياتها هو انسجام الفئات الحاكمة مع الفئات الحاكمة الأخرى. وظلت الوحدة تدور بين قمتي النظامين، وبقيت الجماهير في حالة تنصّت واستماع وتلقٍ، لما تنتجه لقاءات القمة، بغض النظر عن الشرُوط العلمية والتاريخية الأخرى للوحدة.

شعارات كثيرة وقيم سياسية وحدوية نادرة

نادراً ما كان لرجال الدولة العرب المعاصرين آراء فكرية عميقة في معنى الوحدة العربية. كان لهم كثير من الشعارات، ولكن لم يكن لهم إلا القليل من القيم الفكرية الوحدوية. وكانت شعاراتهم تُركّز دائماً على النواحي السياسية والعسكرية، وبشكل عاطفي مثير للوجدان، أكثر مما هو مُشغّل للعقل. ومن المرات القليلة التي قال فيها بعض رجال الدولة ذوي الخلفية الثقافية والفكرية كلاماً عقلانياً ومتزناً كان، حين قالوا بأن الوحدة ليست مجرد حلم جميل أو أمنية غالية، ندغدغ بها مشاعرنا، ونتسلّى بالجدل حولها، وإنما هي تشكل الإطار التنظيمي اللازم لإطلاق الإرادة العربية في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل. ويأتي في مقدمة هذه التحديات ما كان مرتبطاً بالأمن القومي العربي، وضرورة تبني استراتيجية عربية واحدة، لمواجهة التهديد السياسي والعسكري. وهناك أيضاً التحديات المتصلة بمعركة العرب ضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتي لا سبيل إلى كسبها إلا من خلال ستراتيجية عربية مشتركة.

دور الفكر السياسي الألماني

ولا بُدَّ من أن نشير هنا، إلى دور الفكر السياسي الألماني في المسألة القومية العربية كما سبق وشرحناه في المقالات السابقة هنا في "الوطن"، واليوم نشير إلى دور هذا الفكر في مسألة الوحدة العربية كذلك. فقد كان لـ "الحزب القومي السوري"، الذي أُنشئ في ١٩٣٦ رؤية مختلفة، جديدة ومدهشة تماماً لمعنى الوحدة العربية، الذي كان مطروحاً في النصف الأول والثاني من القرن العشرين. وقد جاء هذا الاختلاف من كون أن الحزب، اعتبر أن أهم عامل في الوحدة هو العامل الجغرافي، وأن ما عداه من عوامل اللغة، والتاريخ، والتراث، عوامل ثانوية. وقد استمد "الحزب القومي السوري"، هذه النظرية من نظرية الفكر السياسي الألماني المعروفة بنظرية "الجيوبولتيك Geopolitick"، التي أفرزت ظهور الهتلرية في الثلاثينيات، وما سُمّي بـ "المجال الحيوي". كما اعتبر هذا الحزب، أن السوريين يشكّلون "أمة كاملة غير منقوصة"، وأن وحدة "الأمة السورية"، لا علاقة لها بوحدة باقي الأمة العربية. ولم يكن هذا المنطق منطقاً إعلامياً تهريجياً، بل كان منطقاً مبنياً على أسس علمية، يدعمها بشكل رئيسي علم الاجتماع، وهو ما قام بشرحه زعيم هذا الحزب (انطون سعادة)، في كتابه "نشوء الأمم" شرحاً علمياً منهجياً متكاملاً، كان فاتحة للفكر السياسي العلمي المعاصر. (جورج جبّور، "الفكر السياسي المعاصر في سوريا"، ص ١٦١).

بحث

دروس مـن العـلاقـات الاميركيـة العـراقيـة ١٩٨٢ - ١٩٩٠

رغد صالح الهدلة

(٤-٣)

وبصورة أساسية وبسبب تراكم الديون المستحقة الدفع التي يجب أن يدفعها العراق والتي بلغ الإجمالي لها أكثر من (١٠٠) مليون دولار إلى ايطاليا و(٩٠) مليون دلاور إلى فرنسا و (٦٥) مليون دولار إلى بريطانيا و(٣٦) مليون دولار إلى ألمانيا الغربية، ومبالغ كبيرة إضافية إلى اليابان فان حكومات الدول الصناعية كانت غير راغبة في منح قروض أخرى إلى بغداد وبصورة مماثلة فإن العراق قام تقريباً باستهلاك الخطوط الضخمة للائتمان والمنح النقدية التي كان يتسلمها من شرائه النفطي ولكن بعد ذلك كان للدول العربية جزء كبير من ديون العراق إذ أنها تقريباً أكثر من نصف ديون العراق (٨٠) بليون دولار في الديون الأجنبية ولهذا ومثلما ذكرنا فإن بليون دولار في الائتمانات الزراعية وهو قرض تمت المصادقة عليه بموجب برنامج CCC في عام ١٩٩٠ كانت له أهمية شديدة للعراق لأنه كان لديه خيرات قليله فقط ولذا فأن العراق الذي لم يكن لديه بديل لمصادر التمويل إذ تم إيقاف القروض الأمريكية فإن العراق يمكن وبصورة متزايدة أن يتعرض لأية أفعال مالية أمريكية. وباختصار وبدلالات الاعتماد المتبادل الأمريكي العراقي فان العراق معتمد بصورة غير متناسقة على الولايات المتحدة من اجل رخائه الاقتصادي.

إذا كان العراق في موقف مُعَرض وبشدة لقوة الولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية (النفط، الغذاء، المالية) ومع ذلك فإن صدام ظل فاعلاً سيئاً، لماذا لم تعمل الولايات المتحدة على تأكيد نفوذها الاقتصادي رغم التغير في الصورة الستريتيجية بعد عام ١٩٨٨؟ إن الجهل (عدم معرفة) السلوك المستمر لصدام الذي يحمله صانعو السياسة الأمريكية في واشنطن ليس هو الحالة وبالتأكيد، ومثلما اشرنا سابقاً إن سياسات ريغان وبوش للاشتراك الاقتصادي غير المنقطع مع صدام لم تكن سياسات متواصلة بدون انشقاق داخلي ضمن الحكومة الأمريكية وداخل الإرادة الأمريكية فأن أقوى معارضة جاءت من وزارة الدفاع والتي ناقشت ولسنوات طويلة ضد شحن تكنولوجيات مزدوجة الاستعمال والتي يمكن استعمالها في تطوير أسلحة بايلوجية وكيميائية ونووية، وان الأصوات المعترضة كذلك سمعت من أولئك الموجودين في الخارجية الأمريكية وهم مسؤولون عن مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان، وان المقاومة الداخلية الإضافية تم تقديمها على مستوى اللجنة الفرعية ومن قبل المحللين في CIA و FBI والخزينة والاحتياطي الفيدرالي وعلى أية حال بصورة عامة ضمن المسؤولين من ذوي المستويات العالية في الفرع التنفيذي فأن أي تحديات مباشرة لتفويض الاشتراك الشامل يتم السيطرة على هذه التحديات في النهاية من قبل الوزراء على مستوى المجلس الوزاري الأمريكي" وهذا يؤدي إلى تعزيز ربط وسيلتهم الفعالة جداً وهي: أوامر الأمن القومي التي يوقع عليها كل من الرئيس ريغان والرئيس بوش.

إن التحدي الخطير جداً للسياسات الأمريكية بخصوص الاشتراك مع العراق جاء من الكونغرس وتحت إطار عمل الدستور فإن الفرع التنفيذي يحمل اكبر تذبذب في القضايا الشاملة للسياسة الخارجية، وعلى أية حال فإن الكونغرس بسبب سيطرته على فرض الضرائب وسلطة الإنفاق على البلاد بأسرها فأن الكونغرس لن يؤثر على أية سياسة خارجية أمريكية والتي تستفيد منها الأدوات المالية، ورغم أن الكونغرس لم يتصرف بطريقة لشجب العراق بعد أن قام باستخدام الغاز بالهجوم على الجنود الإيرانيين وأربع مرات تم إثبات صدقها في منتصف الثمانينيات.

إن قيام صدام بمهاجمة الأكراد المدنيين باستعمال الغاز في عام ١٩٨٨ من طائرات هليكوبتر مصنوعة في الولايات المتحدة قد أنتجت رد فعل غاضباً بشدة من الكونغرس وخصوصاً من مجلس الشيوخ الأمريكي، وفي بداية شهر أيلول فإن مجلس الشيوخ وبالإجماع صادق على قانون منع الإبادة البشرية في عام ١٩٨٨ وان النص الأصلي للتشريع طالب بإجراء التغييرات التالية في السياسة الأمريكية بخصوص العراق:

منع جميع الصادرات التكنولوجية ذات الاستعمال المزدوج.

إنهاء جميع ائتمانات CCC والمصرف الأمريكي للتصدير والاستيراد.

منع جميع الاستيرادات الأمريكية للنفط العراقي.

إن جميع القروض إلى العراق التي هي قيد الدرس في المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، المصرف العالمي.... الخ) تعترض عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن أعضاء مجلس الشيوخ سواء كانوا ليبراليين أو محافظين دعموا بصورة علنية هذا التشريع المؤكد أعلاه، وان الديمقراطي الليبرالي (كالبورن بيل) Pell أعلن بأن " سلوك العراق هو جريمة ضد الإنسانية، ويجب مواجهة هذا السلوك بأقوى استجابة ممكنة"، وان الجمهوري المحافظ السناتور(جيس هيلمز) Heims وافق على ذلك وقال بأن تشريع مجلس الشيوخ سوف يساعد توضيح للنظام العراقي كم هي جادة الآراء التي تحملها بلادنا في حملتها ضد الأكراد فضلا عن ذلك فأنها سوف تساعد في ضمان إن دولارات الضرائب الأمريكية سوف لاتدعم العراقيين"، وكعضو في مجلس الشيوخ فإنه نظر إلى الموقف على انه في وقت ملائم لممارسة أي تأثير أمريكي في العلاقة مع العراق، وعلى أية حال وبالرغم من الدعم بالإجماع من قبل مجلس الشيوخ حول مجرى الشهور القادمة فإن قائمة العقوبات قد تلاشت بصورة متناسقة وفي النهاية اختفت تحت التأثير الشديد لكل من الإدارة الأمريكية والخصوم ضمن مجلس الممثلين الأمريكي.

إن قوة التأثير هي علاقة ذات طريقين اثنين، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه الحالة: (من يؤثر على من؟") وسطحياً يبدو الجواب بسيطاً وفي نهاية الحرب الإيرانية العراقية فأن الولايات المتحدة أصبحت الشريك التجاري البالغ الأهمية للعراق ولهذا فإن الخطة الأمريكية قد تمت رعايتها في البيت الأبيض في فترة الرئيس ريغان لبناء الروابط الاقتصادية مع العراق وتم تنفيذ ذلك عملياً، وعلى أية حال ومثلما أوضح ذلك Keohane و Nye فإن الاعتماد المتبادل للحساسية يمكن أن يكون اعتماداً اجتماعياً أو سياسياً وكذلك اقتصادياً، وبينما كانت الولايات المتحدة تتابع بصورة واعية استرتيجيتها الدبلوماسية لإشراك بغداد في الادوات الاقتصادية لمهارة الدولة الأمريكية فإن العراق في الوقت نفسه كان يقوم بتنظيم عضلاته السياسية الخاصة به في واشنطن على أساس استرتيجية الاشتراك المعكوس inverse engagement التي استهدفت قوة سياسة مجموعة المصالح ضمن النظام السياسي للولايات المتحدة، ومن اجل انجاز أهداف المصالح الوطنية العراقية فإن العراق ضغط على الأعمال التجارية والمنظمات التجارية الأمريكية التي لها مصالح تجارية واسعة للضغط على الأعضاء الأساسيين للمجلس، مثلاً على أساس حث من العراق فإن غرفة التجارة الأمريكية شجعت بشدة Dante Fascell (رئيس لجنة الشؤون الخارجية) للابتعاد عن الاستجابة الانفعالية على هجمات العراق بالغاز السام على الأكراد والتفكير بدلالات الكلفة الاقتصادية التي يتحملها الأمريكيون إذا تم فرض العقوبات الاقتصادية، وان مجموعات الأعمال التجارية الأمريكية الأخرى الموالية للعراق كذلك ضغطت على أعضاء المجلس، وان مجموعة ضاغطة ومهمة تم تشكيلها في عام ١٩٨٥ على أساس الحث الذي أبدته الحكومة العراقية هي مجموعة الأعمال التجارية الأمريكية- العراقية، وهذه المجموعة كانت أداة من الأدوات الرئيسية للعراق للتأثير داخل مجتمع الأعمال التجارية الأمريكية، وبالتالي كان لهذه المجموعة تأثير كبير داخل الحكومة الأمريكية، وعند تأسيس هذه المجموعة فإن السفير العراقي في الولايات المتحدة الأمريكية نزار حمدون قام علناً بالحث على اجل قيام مدراء تنفيذ الشركات الأمريكية للالتحاق بتلك المجموعة وأعطى وعداً بأن أعضاء تلك المجموعة سوف يحصلون على التعامل الأفضل في أية مشاريع تنافسية ويشمل ذلك عقود الحكومة العراقية، فضلا عن شمول مجموعة الأعمال التجارية الأمريكية العراقية مجموعة متنوعة وواسعة من الأعمال التجارية الأمريكية المتوسطة والصغيرة الحجم فإنها شملت أيضا شركات من نوع Fortune ٥٠٠ مثل شركات AT and T و Bechtel وشركة GM و Cater Psllar) ومقاولين كباراً في وزارة الدفاع الأمريكية (شركات Textron لطائرات الهليكوبتر والبوينك و Lookheed و United Technolg:es) وبعض اكبر شركات النفط في العالم وهي الشركات الأمريكية (Amoco، Exxon، Mobil، Occidental، Texaco).

البيت الابيض

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net